

الاقسام الثلاثة اه المول ورجعه وهو اي لا يخص وقوله في هذا المقام اي
 القسم الثالث من الكناية في هذا الكتاب لقوله ان ثبت اختصاصه وفي غيره
 كقول المفتاح المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوفه اسم ملخصا ان
 الساحة اي الكرم لا يكون للثبوت التبعي بل لانه كونه له المول وقال
 الخفيد الساحة ضمن النفا اي يكون ثم يتلوه للكريم الطوسي ان الساحة بدل
 التي عن طيبه النفس مع ان ليس بدله ولجبا والنداسهولة الاغناء المال
 الكثير في امور جليلة النفع العامة عليه وجه تفضيه المصلحة والمعرفة حصول
 رغبة صادقة في التجلب بالا فادة و بدل ما لا بد وان يراه هي كمال الرجولية
 فتح التواضع كما في القاموس وكتب اي ما دفعه يتبادر ان الرجولية
 لا تثبت للمادة فيلزم ان لا تثبت لها الرقة والوجه ثبوتها اي ايض
 ولهذا يقال رجل رجله افاده سم ويمكن الجواب بان المراد بالرجولية اللسانية
 وكتب اي قوله هي كمال الرجولية وذكرهم مور الفقهاء الشافعية ان المروءة
 السر بسيرة امثاله في زمانه ومكانه اذ حفيد اي ثبوتها تفسير
 للاختصاص قاله في الاطول وجه ارادة الثبوت بالاختصاص ان الاختصاص
 هو الثبوت لشيء والتفرغ من غيره فاريد هنا ومن عفاه ثم قتل بقي انه
 اذا جعل الاختصاص بمعنى ثبوت الصفات له صار قوله فانه اراد ان يثبت
 لخصيص ابن الخشخاش هذه الصفات بمنزلة ان يقال اراد ان يثبت ثبوت
 هذه الصفات له ولا يخفى ساحتها والعبارة الصحيحة الراجح يثبت هذه
 الصفات له ولا يخفى انه لو جعل التعريف في الساحة والمروءة والند الجنى
 الاستغرافي افاد حصر هذه الصفات في ابن الخشخاش لان جميع افرادها اذا
 قامت به لا تقوم بغيره اذ الصفة لا تقوم بحلث ويكون مباحة في كماله
 الخشخاش في هذه الصفات بحيث التحقت هذه الصفات في غيره ما لعدم
 فلا يبعد ان يكون قول المص انه مختص بها وقوله اختصاص ابن الخشخاش على
 ظاهرها وان يكون في البيت كناية اذها جعلها في جمع افراد الثلاثة
 له كناية عن الاختصاص وثانيتهما جعلها في قبلة منسوبة عليه
 كناية عن الثبوت له اه وبه يعرف ان ليس المراد ان ليس استدل كما عرفت
 السابق وهو المراد بالاختصاص في هذا المقام لان المقصود الاستدلال على

ان المقصود ذلك اه سم وما الى الكناية فيه اشارة الى تفضيل تلك معنى
 مال اه سم وهي تكوت فوق الخيمة اي اكبر منها وليس المراد انه بخاصة
 ويجعل فوقها شي اخر هو القبة كما قد يتوهم اه سم تتجزها الروسا يقال
 بيت مقبب جعل فوقه قبة اه اطول قدما ثبت له لان ثبوت هذا الامر الذي
 هو صفة يقوم بحل ثبوتها في المكاتب بنسبة بثبوت محلها وهو الخشخاش
 فقد استفيد عملية الرجل لذلك الامر قال في الاطول ولهذا الخشخاش الصفات
 في المكان تبعا ان هذا من قبيل الكناية دون المجاز اذ لو امتنع ثبوت الصفات
 في المكان لامتنع ارادة الحقيقة ولم يكن كناية بل مجاز ونحن نقول لا يبعد
 ان يجعل كون هذه الصفات في قبلة ضربت على ابن الخشخاش والخصاص عن
 الكون في المكان كناية عن كونها على ابن الخشخاش حيث جعل في مكان ابن
 الخشخاش واعتاد من الكون في المكان الكون بالذات ولا يكون في مكان الرجل
 بالذات الا نفسه فكانه قيل ابن الخشخاش هو الساحة والمروءة والنداه الحد
 اي نيل الشرف والكرم ولا يكون الا بالابا وكرم الا باخامة والكرم والحسب اعم
 من ان يكون من جهة الابا ونفس الرجل هو الخشخاش اطول بين ثبوتيه
 يرد بالثبوت في الرد او الازار وكذا المراد بالرد في قوله والكرم في يرد به
 اه في ساحة زيد السلعة وقام البيت اه سم بل كناية عن ذلك وقد تجتمع
 الثلاثة كقولك كثر الزماد في سلعة العام وكني به عن موصوفه وهو زيد مثلا
 لا يشتهر اه سم في هذين القسمين انما خصهما بالذكر لاقتضائهما في الموصوف
 في القسم الاول لانه مكين عنه اه سم اي قد يكون غير هذا ولكن القسم
 الثاني لم يستلزم القسم الثالث اذ لا تصور كون الموصوف غير هذا كونه عند
 الكناية عند الصفة مع التخصيص بالنسبة بخلاف القسم الثالث فانه لا يستلزم
 القسم الثاني فانه يصح الكناية عن النسبة الى موصوف غير هذا بوضع القوم
 بالصفة اه اطول كما يقال في هذا المثال الذي مثل به لادم ذكر الموصوف من
 الكناية عن النسبة وقوله في عرض بالضم اي ناحية فكلما في المثال المذكور
 اظهرت من ناحية هو من سلم السلوة من لسانه ويده الى ناحية اخرى
 للمودعي ومثال عدم ذكر الموصوف من الكناية عن الصفة قوله في عرض
 من يفتقر الخمر وانت تزيد تلفيره اذ لا اعتقد حل الخمر تكفي باعتقاده حل الخمر